ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد السابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"مدى الوعي بانعكاسات ثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي"
(دراسة ميدانية مطبقة على عينة من طلاب جامعة الملك سعود)

"The Extent of Awareness of the Implications of the Modern Technological Revolution on Saudi Community Security"

(A Field Study Applied to a Sample of King Saud University Students)

دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في علم الاجتماع من قسم الدراسات الاجتماعية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الملك سعود

إعداد الباحث:

محمد بن حمد محمد العويمر

اشراف

د/ محسن لطفي أحمد إبراهيم

الفصل الدراسي الأول 1448هـ – 2026م

Received: 15/10/2026 | Revised: 16/10/2026 | Accepted: 26/10/2026 | Published: 02/11/2026

Abstract:

This study aims to measure the awareness of King Saud University students of the implications of the modern technological revolution for Saudi societal security, through a field study examining their awareness of technological threats on the one hand, and of the opportunities and capabilities that modern technologies offer for strengthening societal security on the other. The study adopted the descriptive-analytical approach, using a questionnaire as the main data collection tool, which was administered to a sample of university students. The results showed that the respondents have a very high level of awareness of the threats posed by modern technology, foremost among them cyberattacks, electronic fraud, blackmail, the dissemination of harmful content, and AI-generated disinformation. Their awareness of direct, observable threats exceeded their awareness of indirect or long-term ones, such as the social shifts associated with excessive digital communication and the impact of artificial intelligence on the labor market. The results also revealed a high level of awareness of the positive role of technology in strengthening security, particularly through digital verification systems, two-factor authentication, and inter-agency coordination during crises, an awareness consistent with the digital and regulatory environment established by Saudi Vision 2030. The study recommends reengineering awareness-raising media discourse by shifting from traditional seminars and lectures to short, interactive digital content suited to the generation of digital citizens. It also recommends introducing mandatory general university courses that integrate digital verification, personal cybersecurity, and deepfake-resistance skills for all students, especially those in health and medical tracks.

المجلد التاسع – العدد السابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى وعي طلاب جامعة الملك سعود بانعكاسات ثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي، من خلال دراسة ميدانية تناولت وعيهم بالمهددات التقنية من جهة، وبالفرص والإمكانات التي توفرها التقنيات الحديثة لتعزيز الأمن المجتمعي من جهة أخرى، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، وطُبقت على عينة من طلاب الجامعة. وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يمتلكون مستوى مرتفعا جداً من الوعي بتهديدات التقنية الحديثة، وفي مقدمتها الهجمات السيبرانية والاحتيال الإلكتروني والابتزاز ونشر المحتوى الضار والتزييف بالذكاء الاصطناعي، وأن إدراكهم للتهديدات المباشرة والملموسة يفوق إدراكهم للتهديدات غير المباشرة، كالتحولات الاجتماعية المرتبطة بالإفراط في التواصل الرقمي وأثر الذكاء الاصطناعي في سوق العمل. كما بينت النتائج وعياً عالياً بالدور الإيجابي للتقنية في تعزيز الأمن المجتمعي، لا سيما عبر أنظمة التحقق الرقمي والمصادقة الثنائية والتنسيق بين الجهات وقت الأزمات، وهو وعي ينسجم مع البيئة الرقمية والتشريعية التي أرستها رؤية المملكة 2030. وتوصي الدراسة بإعادة هندسة الخطاب الإعلامي التوعوي، والانتقال من الندوات والمحاضرات التقليدية إلى محتوى رقمي تفاعلي قصير يناسب جيل المواطنين الرقميين، كما توصي بإقرار مساقات جامعية عامة إلزامية لدمج مهارات التحقق الرقمي والأمن السيبراني الشخصي ومواجهة التزييف العميق لدى جميع الطلاب، ولا سيما طلاب المسارات الصحية والطبية.

الكلمات المفتاحية: الوعي. ثورة التقنية الحديثة. الأمن المجتمعي. الأمن السيبراني.

Keywords: Awareness. Modern Technological Revolution. Societal Security. Cybersecurity.

How to Cite This Article

العويمر، م. ح. م. (2026). مدى الوعي بانعكاسات ثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من طلاب جامعة الملك سعود. المجلة العربية للنشر العلمي، 9(97)، (54-83).

AJSP | Vol. 9 | Issue 97 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.97 AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082

المقدمة:

أصبحت الثورة التقنية الحديثة إحدى أبرز القوى المؤثرة في تشكيل المجتمعات المعاصرة، إذ تجاوزت آثارها تطوير الأدوات وتسريع إنجاز الأعمال، لتمتد إلى البنى الاجتماعية والمؤسسية وأنماط التفاعل وإنتاج المعرفة وتداولها. فقد أسهم الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في نشوء بيئة تتداخل فيها الممارسات الواقعية والرقمية، وأصبحت التقنية مكونًا أساسيًا في مختلف مجالات الحياة. ولا يمثل هذا التحول مجرد تطور في الوسائل التقنية، بل يعكس تغيرًا في طبيعة التنظيم الاجتماعي والعلاقات الإنسانية؛ وهو ما يتفق مع تصور كاستلز للمجتمع الشبكي، الذي أصبحت فيه شبكات الاتصال والمعلومات وسيطًا رئيسًا لتدفق المعرفة والموارد والتأثير، بما يستدعي دراسة التقنية في سياق انعكاساتها الاجتماعية، وليس باعتبارها أدوات مستقلة عن المجتمع.(Castells, 2010, p. 500)

ولا يمثل هذا التحول مجرد انتقال تقني من أدوات قديمة إلى أدوات أكثر تطورًا، وإنما يعبر عن تحول اجتماعي واسع في الطريقة التي تنتظم بها العلاقات والمؤسسات .فالمجتمع الشبكي، كما يوضح كاستلز، يقوم على شبكات اتصال ومعلومات تتدفق عبرها الموارد والمعرفة والسلطة والتأثير بصورة متزايدة، بحيث تصبح الشبكة نفسها نمطًا أساسيًا من أنماط التنظيم الاجتماعي في عصر المعلومات ومن ثم فإن دراسة الثورة التقنية من منظور علم الاجتماع تستلزم تجاوز وصف الأجهزة والبرمجيات إلى تحليل ما تحدثه من تغيرات في العلاقات والقيم والاتجاهات والتوزيع الاجتماعي للمعلومات والمخاطر والفرص (Castells, 2010, p. 500).

وقد واكب المجتمع السعودي هذه التحولات في إطار رؤية السعودية 2030، التي جعلت التحول الرقمي والابتكار من المرتكزات الرئيسة للتنمية ورفع كفاءة المؤسسات وتحسين جودة الخدمات. ويعكس تقدم المملكة إلى المرتبة السادسة عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2024 حجم التطور في بنيتها الرقمية وقدراتها المؤسسية (رؤية السعودية 2030، 2025، ص. 62–63). وتكشف هذه المؤشرات عن تحول نوعي في العلاقة بين المواطن والمؤسسة، كما تؤكد سياسة الحكومة الرقمية أهمية بناء منظومة تتمحور حول المستفيد، وتعزز كفاءة الخدمات والحوكمة والاستجابة للاحتياجات المجتمعية (هيئة الحكومة الرقمية، 2023، ص. 7). وقد أسهم ذلك في تعميق ارتباط الأفراد بالمؤسسات عبر المنصات الرقمية، وجعل كفاءة هذه المنصات وموثوقيتها وحماية بيانات مستخدميها عناصر مؤثرة في الثقة المؤسسية.

وعلى الرغم من الفرص الواسعة التي أتاحتها الثورة التقنية في مجالات المعرفة والخدمات والتنمية والأمن، فإنها أفرزت في المقابل مهددات مستحدثة، من أبرزها الجرائم المعلوماتية والاحتيال الإلكتروني وانتهاك الخصوصية والتضليل الرقمي والتزييف العميق والشائعات، وما قد يصاحبها من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية ومؤسسية. وتتفق هذه الطبيعة المزدوجة مع تصور أولريش بيك لمجتمع المخاطر، الذي يرى أن عمليات التحديث العلمي والتقني تنتج إلى جانب منافعها مخاطر مصنّعة تنشأ من داخل منظومات التقدم ذاتها ((Beck, 1992, pp 19–21. من ثم، فإن فهم انعكاسات الثورة التقنية يقتضي النظر بصورة متوازنة إلى ما تتيحه من فرص ومكاسب، وما قد تفرزه من مهددات تمس الفرد والمجتمع.

وفي ضوء ذلك، اكتسب مفهوم الأمن المجتمعي أبعادًا جديدة تتجاوز التصور التقليدي المرتبط بمنع الجريمة وحماية الممتلكات، ليشمل المحافظة على الاستقرار والتماسك الاجتماعي والقيم والثقة بالمؤسسات في ظل التحولات الرقمية المتسارعة. ورغم أهمية الأمن السيبراني في حماية الأنظمة والشبكات والبيانات، فإن الأمن المجتمعي يمتد إلى الآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام التقنية، بما فيها سلامة التفاعل الرقمي والحد من التضليل وتعزيز الثقة والمسؤولية المشتركة. ولذلك، لا تقتصر مواجهة المهددات التقنية على التدابير الفنية والتنظيمية، بل تتطلب تنمية وعي الأفراد وتعزيز قدرتهم على التعامل المسؤول مع المعلومات، وهو ما تؤكده الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في توجهاتها الرامية إلى بناء فضاء سيبراني سعودي آمن وموثوق (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2025).

وتبرز في هذا السياق أهمية الثقافة المعلوماتية بوصفها مورداً فردياً وقائياً يتجاوز المهارة الفنية وأحد المقومات الداعمة للأمن المجتمعي، إذ تتجاوز مجرد القدرة على استخدام التطبيقات الرقمية إلى امتلاك مهارات الوصول إلى المعلومات وتقويم مصادرها والتحقق

من مصداقيتها واستخدامها بصورة أخلاقية ومسؤولة، بما يتفق مع إطار جمعية مكتبات الكليات والبحوث .(ACRL, 2016) . كما تكتسب الثقة في القدرات المؤسسية أهمية موازية، باعتبارها تعبيرًا عن تقدير الأفراد لكفاءة مؤسسات الدولة في مواجهة المهددات التقنية، وحماية المصالح العامة، وتوظيف الإمكانات الرقمية في تحسين الخدمات وتعزيز الاستقرار المجتمعي. وبذلك، تتكامل مسؤولية المؤسسات في الحماية والتنظيم والاستجابة مع مسؤولية الأفراد في الاستخدام الواعي للتقنية.

وفي ضوء ما سبق، تنطلق الدراسة من تصور يرى أن الثورة التقنية الحديثة تشكل سياقًا اجتماعيًا ينتج مهددات وفرصًا في الوقت نفسه، وأن إدراك الطلاب لهذه الانعكاسات يتفاعل مع مستوى ثقافتهم المعلوماتية ومع درجة ثقتهم في قدرة المؤسسات على حماية المجتمع والاستفادة من التقنية، وعليه تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف مدى وعي طلاب جامعة الملك سعود بانعكاسات الثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي، ومستوى ثقتهم في القدرات المؤسسية ذات الصلة، من خلال خمسة أبعاد مترابطة، تتمثل في: الوعي بالمهددات التقنية، والوعي بالفرص والمكاسب، والثقة في قدرة مؤسسات الدولة على مواجهة المهددات، والثقة في قدرتها على توظيف التقنية لتعزيز الأمن المجتمعي، والثقافة المعلوماتية. وتتبنى الدراسة منظورًا اجتماعيًا ينظر إلى انعكاسات التقنية بوصفها نتاجًا للتفاعل بين خصائصها ومستوى وعي مستخدميها والسياق الاجتماعي والمؤسسي الذي تُستخدم فيه، بما يسهم في تقديم فهم أكثر شمولًا للعلاقة بين الثورة التقنية الحديثة والأمن المجتمعي السعودي.

مشكلة الدراسة:

يشهد المجتمع السعودي تحولًا رقميًا متسارعًا أسهم في توسيع نطاق استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز حضورها في مختلف مجالات الحياة، بما أتاح فرصًا متزايدة لتطوير الخدمات وتحسين كفاءة المؤسسات وتيسير الوصول إلى المعلومات والمعرفة. وفي المقابل، أفرز هذا التحول مهددات مستحدثة تتجاوز الجوانب التقنية إلى أبعاد اجتماعية وأمنية وفكرية، من أبرزها الجرائم المعلوماتية والاحتيال الإلكتروني وانتهاك الخصوصية والتضليل الرقمي والتأثير في القيم والاتجاهات. وقد أوجد هذا الواقع تحديًا يتمثل في كيفية تحقيق الاستفادة من الإمكانات التقنية المتنامية، مع المحافظة على الأمن المجتمعي والحد من المخاطر المصاحبة لها.

ولا تكمن المشكلة في اتساع استخدام التقنية بحد ذاته، وإنما في مدى وعي الأفراد بانعكاساتها المتباينة، وقدرتهم على إدراك ما تنطوي عليه من مهددات وفرص. فكثافة الاستخدام أو امتلاك المهارات التشغيلية لا تعني بالضرورة توافر مستوى مماثل من الوعي بالمخاطر أو القدرة على التحقق من المعلومات والتعامل النقدي مع المحتوى الرقمي. وتزداد أهمية هذه المسألة لدى الشباب الجامعي، نظرًا لتعدد استخداماتهم التقنية في المجالات الأكاديمية والاجتماعية والشخصية، وما يرتبط بذلك من تعرض مستمر للمعلومات والمحتويات الرقمية التي قد تحمل فرصًا معرفية وتنموية، أو تنطوي على مهددات تمس الفرد والمجتمع.

وتتجاوز انعكاسات هذه التحولات مفهوم الأمن السيبراني بمعناه الفني، لتشمل الأمن المجتمعي بأبعاده الاجتماعية والفكرية والقيمية والمؤسسية؛ إذ قد تمتد آثار المهددات الرقمية إلى الثقة العامة والتماسك الاجتماعي والاستقرار. ومن ثم، فإن التعامل معها لا يتوقف على كفاءة أنظمة الحماية التقنية، بل يرتبط كذلك بمستوى الثقافة المعلوماتية لدى الأفراد، ومدى ثقتهم في قدرة مؤسسات الدولة

على مواجهة المهددات والاستجابة لها، فضلًا عن قدرتها على توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي وتحقيق المكاسب التنموية. ويقتضي ذلك التمييز بين بعدين للثقة المؤسسية: أولهما يتعلق بالقدرة على الوقاية والحماية ومواجهة المخاطر، وثانيهما يرتبط بالقدرة على استثمار الإمكانات التقنية لتعزيز الأمن والاستقرار.

وعلى الرغم من تناول الدراسات السابقة جوانب متعددة من هذه الظاهرة، فإنها ركزت في كثير من الأحيان على موضوعات منفصلة، كالأمن السيبراني والممارسات الوقائية، أو الثقة في الخدمات الرقمية، أو الثقافة المعلوماتية والخصوصية والتضليل، دون الجمع الكافي بين هذه الأبعاد في إطار يرتبط بالأمن المجتمعي بمفهومه الشامل. ويبرز من هنا جانب أساسي من المشكلة البحثية يتمثل في الحاجة إلى تشخيص متكامل لمستويات وعي الشباب الجامعي بالمهددات والفرص التقنية، ومستوى ثقتهم في القدرات المؤسسية ذات الصلة، وما يمتلكونه من ثقافة معلوماتية تساعدهم على التعامل الواعي والمسؤول مع البيئة الرقمية.

وتتحدد المشكلة ميدانيًا في الحاجة إلى الكشف عن واقع هذه الأبعاد لدى طلاب جامعة الملك سعود، ومدى تفاوت مستوياتها باختلاف خصائصهم الشخصية والأكاديمية وأنماط استخدامهم للتقنية. وتكتسب دراسة هذه الفروق أهمية في تحديد جوانب الوعي والثقة والثقافة المعلوماتية التي تستدعي مزيدًا من الاهتمام، بما قد يسهم في توجيه البرامج التوعوية والتعليمية وتعزيز المشاركة الفردية في المحافظة على الأمن المجتمعي.

وتأسيسًا على ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى وعي طلاب جامعة الملك سعود بانعكاسات الثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي، وما مستوى ثقتهم في القدرات المؤسسية للدولة؟

تساؤلات الدراسة:

يتفرع من السؤال السابق التساؤلات التالية:

- ما مدى وعي طلاب جامعة الملك سعود بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي؟
- ما مدى وعي طلاب جامعة الملك سعود بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحقيق الأهداف العلمية التالية:

- قياس مستوى وعي طلاب جامعة الملك سعود بالمهددات المرتبطة بثورة التقنية الحديثة وانعكاساتها على الأمن المجتمعي السعودي.

- تحديد مستوى وعي طلاب جامعة الملك سعود بالفرص والإمكانات التي توفرها التقنيات الحديثة لتعزيز الأمن المجتمعي وتحسين القدرة على الاستجابة للتحديات.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من تناولها موضوعًا يقع عند تقاطع علم الاجتماع والأمن المجتمعي والدراسات الرقمية وهو تقاطع أصبح أكثر أهمية مع انتقال جزء متزايد من العلاقات والخدمات والممارسات الاجتماعية إلى البيئة الرقمية ويسمح هذا المدخل بفهم التقنية باعتبارها بنية اجتماعية مؤثرة، لا مجرد مجموعة من الأدوات.
- وتسهم الدراسة في توسيع مفهوم الأمن المجتمعي بحيث يشمل الأبعاد المرتبطة بالثقة والقيم والسلوك والمعلومات والتفاعل المؤسسي، إلى جانب الأمن السيبراني .وتساعد هذه المعالجة على تجنب اختزال قضايا البيئة الرقمية في بعدها الفني، وإبراز ما يترتب عليها من نتائج اجتماعية يمكن أن تؤثر في الاستقرار والتماسك والثقة.
- كما تقدم الدراسة إطارًا تكامليًا يجمع بين نظرية مجتمع المخاطر ونظرية المجتمع الشبكي وأدبيات الثقة المؤسسية والثقافة المعلوماتية .ويتيح هذا التكامل تفسير البيئة التقنية من أربعة مستويات مترابطة :البنية الشبكية التي تنتجها التقنية، والمخاطر المصاحبة للتحديث، وتقييم الأفراد لقدرة المؤسسات على إدارتها والقدرات الفردية اللازمة للتعامل الواعي معها.

الأهمية التطبيقية:

- تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في ما يمكن أن تقدمه من مؤشرات ميدانية للجهات الجامعية والمؤسسات المعنية بالتوعية الرقمية حول المجالات التي ترتفع أو تنخفض فيها مستويات الوعي لدى الطلاب .ويساعد ذلك في توجيه البرامج التدريبية والتوعوية نحو احتياجات محددة بدل الاعتماد على الرسائل العامة وحدها.
- كما يمكن الاستفادة من النتائج في تصميم مبادرات للثقافة المعلوماتية تركز على التحقق من المصادر ومواجهة التضليل والشائعات، وحماية البيانات، والتعامل مع أساليب الاحتيال الحديثة، وربط هذه المهارات بمواقف واقعية يواجهها الطلبة في حياتهم اليومية.
- وتوفر الدراسة كذلك مؤشرات حول صورة الأداء المؤسسي لدى الشباب، من خلال قياس الثقة في قدرة المؤسسات على الحماية والاستجابة من جهة، والثقة في قدرتها على توظيف التقنية للتطوير من جهة أخرى ويمكن لهذه المؤشرات أن تساعد في تحسين الاتصال المؤسسي وبرامج التوعية وتوضيح الأدوار والجهود الوطنية في المجال الرقمي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة موضوعيًا على قياس إدراك طلاب جامعة الملك سعود لانعكاسات ثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي من خلال خمسة محاور رئيسة هي :الوعي بالمهددات التقنية، والوعي بالفرص والمكاسب المرتبطة بالتقنية، والثقة في قدرة .مؤسسات الدولة على مواجهة المهددات، والثقة في قدرة المؤسسات على توظيف التقنية لتعزيز الأمن المجتمعي، والثقافة المعلوماتية ولا تتناول الدراسة القياس الفني للأمن السيبراني أو اختبار قدرات الأنظمة التقنية، وإنما تركز على الإدراك والاتجاهات والممارسات كما يقررها أفراد العينة.

الحدود المكانية:

تطبق الدراسة ميدانيًا على طلاب وطالبات جامعة الملك سعود في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية:

تحدد الحدود الزمنية بالفترة التي تم خلالها تطبيق أداة الدراسة وجمع البيانات الميدانية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1448هـ/2026م.

الحدود البشرية:

تقتصر الدراسة على عينة من طلاب وطالبات مرحلة البكالوريوس المنتظمين بجامعة الملك سعود، مع مراعاة بعض الخصائص الشخصية والأكاديمية وأنماط الاستخدام التقني ذات الصلة بأهداف الدراسة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

ثورة التقنية الحديثة (Modern Technological Revolution)

يتكون مصطلح الثورة التقنية الحديثة من لفظين رئيسين؛ أولهما الثورة، وهي مشتقة من الجذر اللغوي (ثور)، الذي يدل على الهيجان والحركة والانتشار، ويُقال: ثار الشيء إذا هاج وانتشر. وقد اتسعت دلالة اللفظ في الاستعمال المعاصر لتشير إلى التغيير الأساسي والجذري في الأوضاع القائمة، ومن ذلك ثورة المعلومات التي تعبّر عن التقدم الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د.ت، مادة: ثور).

تُعرَّف الثورة التقنية الحديثة اصطلاحًا بأنها تحول بنيوي متسارع وشامل في النظم التقنية والاجتماعية، ينشأ عن التطور المتلاحق في التقنيات الرقمية وتكاملها، بما يتجاوز مجرد استحداث الأجهزة والتطبيقات إلى إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والعمل والاتصال والتعليم والإدارة وتداول المعرفة. وتتجسد أبرز مظاهرها في التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وشبكات الاتصال المتقدمة، وما تتيحه من إمكانات لتجاوز القيود التقليدية للزمان والمكان وإحداث تغيرات جوهرية في العلاقات والعمليات الاجتماعية والمؤسسية.

ويُقصد بالثورة التقنية الحديثة إجرائيًا في هذه الدراسة مجموعة التحولات المرتبطة بانتشار التقنيات والأنظمة والخدمات الرقمية المعاصرة وتكاملها في مختلف مجالات الحياة، والتي يتعامل معها طلاب جامعة الملك سعود في أنشطتهم الأكاديمية والاجتماعية واليومية، ومن أبرزها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومنصات التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث الذكية، والحوسبة السحابية، وشبكات الاتصال المتقدمة، والخدمات الحكومية الإلكترونية.

- **الأمن المجتمعي (Societal Security)**

يتكون مصطلح الأمن المجتمعي من لفظين؛ أولهما (الأمن)، وهو مصدر الفعل (أَمِنَ)، ويدل على الأمان والطمأنينة وزوال الخوف، وثانيهما (المجتمعي)، نسبة إلى المجتمع، الذي يُقصد به جماعة من الناس تربطهم روابط ومصالح مشتركة، وتجمعهم عادات وتقاليد وقوانين تنظم علاقاتهم (عمر، 2018، مادتا: أمن، مجتمع). وبناءً على الجمع بين الدلالتين، يمكن تحديد المعنى اللغوي المركب للأمن المجتمعي بأنه حالة الطمأنينة والاستقرار التي تسود الجماعة الإنسانية، بما يحفظ سلامة أفرادها وتماسك علاقاتها واستمرارها.

ويُعرَّف الأمن المجتمعي اصطلاحًا، في إطار الدراسة الحالية، بأنه حالة من الاستقرار والتماسك الاجتماعي تتحقق من خلال قدرة المجتمع ومؤسساته على حماية أفراده والمحافظة على منظومته الفكرية والقيمية والاجتماعية، ومواجهة المهددات التي قد تؤثر في استقراره وثقته وتماسكه.

ويتفق هذا التصور مع التوجهات المعاصرة للأمن الإنساني التي تؤكد ترابط حماية الأفراد والمجتمعات مع التمكين والثقة والتضامن في مواجهة المخاطر المستحدثة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022). كما تؤكد اليونسكو (2023) أن انتشار المعلومات المضللة وخطابات الكراهية عبر المنصات الرقمية يمثل تهديدًا للاستقرار والتماسك الاجتماعي.

يُقصد بالأمن المجتمعي السعودي إجرائيًا في هذه الدراسة حالة الاستقرار والتماسك والحماية المرتبطة بقدرة المجتمع السعودي ومؤسساته وأفراده على مواجهة المهددات الناشئة عن الثورة التقنية الحديثة، والمحافظة على قيمه وعلاقاته وثقته المؤسسية، مع الاستفادة من الفرص التقنية لتعزيز الأمن والاستقرار.

- **الوعي (Awareness)**

الوعي في اللغة مصدر الفعل (وَعَى)، ويُقال: وَعَى الشيءَ إذا حفظه وفهمه وأدرك معناه، ووَعَى الحديثَ إذا استوعبه وحفظه. وتدور دلالته اللغوية حول الفهم والإدراك والاستيعاب والحفظ، بما يشير إلى قدرة الإنسان على استيعاب ما يتلقاه من معلومات وفهم دلالاتها واستحضارها عند الحاجة (عمر، 2008، مادة: وعي).

يُعرَّف الوعي اصطلاحًا بأنه عملية معرفية وعقلية تتضمن إدراك الفرد للمتغيرات والظواهر المحيطة به، وفهم أبعادها وتفسيرها وتحليلها في ضوء السياق الذي تحدث فيه، بما يمكّنه من تكوين تصورات واتجاهات قائمة على التمييز بين المنافع والمخاطر، واتخاذ مواقف واستجابات واعية تجاهها.

يُقصد بالوعي إجرائيًا في هذه الدراسة مستوى إدراك طلاب جامعة الملك سعود لانعكاسات الثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي، من حيث تعرفهم إلى المهددات والمخاطر التقنية والفكرية والاجتماعية والمعلوماتية من جهة، وإدراكهم للفرص والمكاسب التي تتيحها التقنيات الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي من جهة أخرى.

- **الأمن السيبراني (Cybersecurity)**

يتكون مصطلح الأمن السيبراني من لفظين؛ أولهما (الأمن)، الذي يدل في اللغة على الطمأنينة والسلامة وزوال الخوف، وثانيهما (السيبراني)، وهو مصطلح معرّب من اللفظ الإنجليزي (Cyber)، الذي يعود في أصله الاشتقاقي إلى اللفظ اليوناني (Kybernetes)، المرتبط بالتوجيه والقيادة والتحكم، ثم اتسعت دلالته في الاستعمال المعاصر لتشمل الفضاء الرقمي وشبكات الحاسوب والأنظمة المعلوماتية. وبناءً على الجمع بين الدلالتين، يمكن تحديد المعنى اللغوي المركب للأمن السيبراني بأنه تحقيق السلامة والحماية في البيئة الرقمية، والمحافظة على أمن ما تتضمنه من أنظمة وشبكات ومعلومات (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2024).

يُعرَّف الأمن السيبراني اصطلاحًا بأنه منظومة متكاملة من الوسائل والإجراءات والتدابير التقنية والتنظيمية والبشرية الهادفة إلى حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات والتقنيات التشغيلية ومكوناتها من الاختراق أو التعطيل أو الاستخدام غير المشروع، والمحافظة على سرية البيانات وسلامتها وتوافرها، وضمان استمرارية الخدمات والحد من آثار المخاطر والحوادث السيبرانية.

يُقصد بالأمن السيبراني إجرائيًا في هذه الدراسة الجانب المتعلق بحماية الأنظمة والشبكات والبيانات والخدمات الرقمية من المهددات والمخاطر السيبرانية، كما يدركه طلاب جامعة الملك سعود من خلال وعيهم بطبيعة هذه المهددات وأهمية التدابير الوقائية الفردية والمؤسسية، بما يشمل حماية الحسابات والبيانات الشخصية، والتعرف إلى الممارسات الرقمية الآمنة، وإدراك دور المؤسسات في الوقاية من الحوادث السيبرانية والاستجابة لها.

- **الدراسات السابقة:**

حظيت المهددات المرتبطة بالثورة التقنية الحديثة باهتمام متزايد في الأدبيات المعاصرة، بالنظر إلى اتساع نطاق المخاطر الناشئة عن الاعتماد على الأنظمة الرقمية وشبكات الاتصال والمنصات التفاعلية .ولم تعد هذه المخاطر مقتصرة على الاختراقات التقنية والاعتداء على البيانات، بل امتدت إلى التضليل المعلوماتي والشائعات والتنمر الرقمي والتأثير في الأمن الفكري والعلاقات الاجتماعية .وقد اتجهت الدراسات ذات الصلة إلى قياس مستويات الوعي بهذه المهددات، والكشف عن العوامل المرتبطة بتفاوتها بين فئات المستخدمين، ولا سيما الشباب الجامعي.

تناولت دراسة الرشيدي والمهداوي (2023) مستوى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة تبوك، باستخدام المنهج الوصفي واستبانة ، طُبقت على عينة عشوائية طبقية بلغت (139) طالبًا وطالبة .وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الوعي بالجرائم الواردة في النظام جاء متوسطًا، مقابل ارتفاع مستوى الوعي بالعقوبات المرتبطة بها .وتكشف هذه النتيجة عن تمايز بين المعرفة بالعواقب القانونية للسلوك الرقمي المخالف وبين الإلمام التفصيلي بصور الجرائم المعلوماتية، بما يشير إلى أهمية تجاوز التوعية العامة إلى بناء معرفة أكثر تحديدًا بطبيعة المهددات وأساليب الوقاية منها.

وفي السياق السعودي أيضًا، بحثت دراسة الجهني وآخرون (2021)، مستوى الوعي بالأمن السيبراني لدى عينة بلغت (136) طالبًا من الجامعات السعودية، وأظهرت أن المستوى العام للوعي جاء متوسطًا، مع ارتفاعه لدى طلاب تخصصات الحاسب وتقنية المعلومات مقارنة بغيرهم، وظهور فروق مرتبطة بالبيئة السكنية، دون فروق جوهرية بين الجنسين وفق النتائج الواردة في المادة الأصلية .وتبرز أهمية هذه الدراسة في إظهار أن الوعي السيبراني ليس خاصية متجانسة لدى الشباب الجامعي، وإنما قد يتفاوت باختلاف الخلفية التعليمية والبيئة المحيطة.

واتجهت دراسة القحطاني (2022)، إلى تحليل العوامل المؤثرة في الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، مع التركيز على المعرفة المرتبطة بأمن البرمجيات والبريد الإلكتروني .واعتمدت الدراسة على بيانات ميدانية، واستخدمت اختبارات إحصائية شملت تحليل الصدق والثبات والارتباط والانحدار .وأبرزت النتائج أهمية المعرفة بالممارسات الأمنية المتخصصة في تشكيل مستوى الوعي العام بالأمن السيبراني، بما يعزز ضرورة تناول الوعي بوصفه بناءً متعدد الجوانب، لا مجرد معرفة عامة بالمخاطر الرقمية.

وفي الإطار الاجتماعي، تناولت دراسة السند والطريف (2023)، انعكاسات التنمر الرقمي لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال مسح شمل (640) طالبًا وطالبة من الجامعات السعودية .وقد وسعت الدراسة نطاق النظر إلى المهددات الرقمية ليشمل آثارها في الأفراد والأسر والمجتمع، بدلًا من الاقتصار على الاعتداءات التي تستهدف الأنظمة والبيانات.

وتناولت دراسة الشلاقي وآخرون (2023)، العوامل المؤثرة في شمول الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، بالاعتماد على بيانات (412) مشاركًا واستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية .وأظهرت النتائج أهمية مجموعة من العوامل في تعزيز استخدام الخدمات الحكومية الرقمية، من أبرزها التوافق المدرك، والوعي، وتوافر الموارد، وجودة المعلومات، والثقة، والفائدة الوظيفية، والاستجابة للخدمة .وتوضح هذه النتائج أن الاستفادة من التحول الرقمي ترتبط بتفاعل الخصائص التقنية مع إدراك المستفيدين لجودة الخدمة وموثوقيتها وجدواها العملية.

وتناولت دراسة القحطاني وآخرون (2022)، المعوقات المرتبطة بتطبيق الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وأبرزت دور العوامل المؤسسية والتنظيمية، بما فيها التنسيق والقدرة التنظيمية والعادات المؤسسية، في نجاح التحول الرقمي .وتكشف هذه الدراسة أن توافر التقنية لا يمثل شرطًا كافيًا لتحقيق المكاسب التنموية، ما لم يصاحبه تطوير للبيئة التنظيمية والقدرات المؤسسية التي تسمح بتوظيفها بصورة فعالة.

وتناولت دراسة العتيبي (2023)، التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030، مع التركيز على الحوكمة الرقمية والمنصات الوطنية ودورها في تطوير الإجراءات الإدارية .وتبرز أهمية الموضوع الذي تناولته في الربط بين الأتمتة والكفاءة والشفافية المؤسسية . غير أن التفاصيل الكمية المتعلقة بانخفاض معدلات الجرائم الإدارية، الواردة في الملخص المقدم، تحتاج إلى التحقق من الدراسة الأصلية قبل اعتمادها بوصفها نتائج مثبتة.

- **الفجوة البحثية في ضوء الدراسات السابقة**

في ضوء التحليل السابق، لا تتمثل الفجوة البحثية التي تنطلق منها الدراسة الحالية في غياب الدراسات المتعلقة بالثورة التقنية أو الأمن السيبراني أو التحول الرقمي، فقد تناولت الأدبيات هذه الموضوعات من زوايا متعددة، وإنما تتمثل في محدودية المعالجة التكاملية لانعكاسات الثورة التقنية الحديثة على الأمن المجتمعي السعودي من منظور يجمع بين إدراك الأفراد للمهددات والفرص، وثقافتهم المعلوماتية، وثقتهم في القدرات المؤسسية الدفاعية والتنموية.

ويمكن تحديد هذه الفجوة في المستويات الآتية:

أ. **الفجوة المفاهيمية**

اتجه جانب من الدراسات السابقة إلى تناول الأمن السيبراني من منظور تقني أو سلوكي، من خلال التركيز على حماية الأنظمة والشبكات والبيانات، والوعي بالهجمات والاحتيال والممارسات الوقائية. وعلى الرغم من أهمية هذا الاتجاه، فإن الأمن المجتمعي يمثل إطارًا أوسع يتصل بالاستقرار والتماسك الاجتماعي والأمن الفكري والقيمي والثقة المؤسسية، فضلًا عن الحماية التقنية. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى معالجة انعكاسات الثورة التقنية ضمن تصور مفاهيمي يربط بين أبعادها التقنية والمعلوماتية والاجتماعية والمؤسسية، دون الخلط بين الأمن السيبراني والأمن المجتمعي أو التعامل معهما بوصفهما مفهومين مترادفين.

ب. الفجوة الموضوعية

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة أن الأدبيات المتعلقة بالمهددات الرقمية ركزت غالبًا على المخاطر والآثار السلبية، بينما اهتمت دراسات التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية بالفرص والمنافع المرتبطة بالتقنية. وعلى الرغم من أن كلا الاتجاهين يقدم إسهامًا معرفيًا مهمًا، فإن الفصل بينهما يحد من تكوين تصور متوازن لطبيعة الثورة التقنية الحديثة، التي تنتج فرصًا ومهددات متزامنة. وتعالج الدراسة الحالية هذه المساحة من خلال تناول الوعي بالمهددات التقنية والوعي بالفرص والمكاسب بوصفهما بُعدين متكاملين ومتميزين إجرائيًا.

النظريات المفسرة لعلاقة الأمن المجتمعي بثورة التقنية الحديثة:

أ. نظرية مجتمع المخاطر لأولريش بيك :

تعد هذه النظرية مدخلاً أساسياً لربط التقنية بالأمن، وتشير إلى أن التقدم التكنولوجي الفائق قد أنتجا مخاطر مصنّعة أو مستحدثة، وأن هذه المخاطر هي نتاج للذكاء الإنساني والتقدم العلمي، مثل مخاطر الاختراقات، والحروب السيبرانية، وتزييف الوعي بالذكاء الاصطناعي، وتتميز هذه المخاطر بأنها عابرة للحدود، وغير مرئية، وتتطلب وعياً مجتمعياً وتحديثاً تشريعياً مستمراً لاحتوائها (بيك، 2020).

واستناداً عى هذه النظرية، يعد مفهوم الأمن المجتمعي أحد المفاهيم المتأثرة بمخاطر البيئة الرقمية، ومن المفاهيم متعددة الأبعاد، إذ يتجاوز المعنى الضيق للأمن المرتبط بمنع الجريمة أو حماية الحدود ليشمل الظروف التي تسمح باستمرار المجتمع وتماسكه وحماية قيمه ومؤسساته وأفراده من مصادر الاضطراب والتهديد. ومن هذا المنظور يرتبط الأمن المجتمعي بالاستقرار والثقة والتكامل الاجتماعي والحماية من الأخطار التي يمكن أن تؤثر في قدرة المجتمع على أداء وظائفه الأساسية.

وقد أدى التحول الرقمي إلى توسيع نطاق الأمن المجتمعي، لأن جزءًا متزايدًا من النشاط الاجتماعي أصبح يحدث داخل بيئات إلكترونية أو يعتمد عليها. ومن ثم فإن الإضرار بالبنى الرقمية أو إساءة استخدام المعلومات قد ينتقل أثره من المجال التقني إلى المجال الاجتماعي. فالاحتيال الإلكتروني، على سبيل المثال، لا يمثل مشكلة تقنية فقط، بل قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية وانخفاض الثقة وتعطيل العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. وكذلك فإن الشائعة الرقمية لا تقتصر آثارها على تداول معلومة غير صحيحة، وإنما قد تؤثر في اتجاهات الجمهور والثقة الاجتماعية وإدراك المخاطر والاستقرار النفسي والاجتماعي.

ومن هذه النظرية، يتضح الفرق بين الأمن السيبراني والأمن المجتمعي. فالأمن السيبراني يركز أساسًا على حماية الأنظمة والشبكات والبيانات من الاختراق أو التعطيل أو الوصول غير المصرح به، بينما يتناول الأمن المجتمعي نطاقًا أوسع يتعلق بسلامة العلاقات والقيم والمؤسسات والثقة والتماسك الاجتماعي. ويشكل الأمن السيبراني في البيئة الحديثة أحد العناصر الداعمة للأمن المجتمعي، لكنه لا يستوعب جميع أبعاده.

وتؤكد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في المملكة الربط بين التمكين الرقمي والاعتماد المتزايد على التقنية من جهة، وبين ضرورة خفض المخاطر وتعزيز الوعي ورفع مستوى الحماية من جهة أخرى، وهو ما يعكس العلاقة بين التنمية الرقمية والأمن في السياسة الوطنية. (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، د.ت.)

تُمثّل هذه النظرية إطاراً معرفياً ومنهجياً تفسيرياً متقدماً لتحليل أبعاد العلاقة الجدلية بين التحديث التقني المتسارع والأمن المجتمعي. وتبين أن المجتمعات التكنولوجية المعاصرة قد انتقلت من مرحلة الانشغال الكلاسيكي بتوزيع الثروة والمنافع إلى مرحلة مواجهة توزيع المخاطر والآثار الجانبية الناتجة أساساً عن مسارات التنمية، والتصنيع، والتقدم العلمي والتقني ذاته .(Beck, 1992)

ويتشكل جوهر هذه النظرية حول مفهوم المخاطر المصنّعة، وهي تلك الأخطار الناشئة عن الأنظمة التكنولوجية والتنظيمية التي يبتكرها الإنسان، وليست ناجمة عن قوى الطبيعة المستقلة. ومن ثمّ، فإن نجاح الحداثة الرقمية في تعزيز قدراتها التكنولوجية يُنتج بالتوازي مع ذلك بيئات أمنية معقدة ومخاطر غير مسبوقة في تاريخ المجتمعات الإنسانية.

وتتجلى القوة التفسيرية لهذا المدخل عند إسقاطه على البيئة الرقمية المعاصرة، فالجرائم الإلكترونية، وتسريب البيانات، والتزييف العميق، وحملات التضليل الممنهجة، هي مهددات بنيوية مرتبطة بوجود منظومة تقنية متقدمة. وبناءً عليه.

نظرية الأمننة لمدرسة كوبنهاغن:

عرفها ويفر وبوزان بأنها فعل خطابي يتم من خلاله تحويل قضية ما إلى قضية أمنية. فعلى سبيل المثال عندما تقوم النخب السياسية أو الفاعلون المؤثرون بوصف ظاهرة معينة (كالهجرة، أو الأقليات، أو الإرهاب...) على أنها تهديد وجودي للدولة، أو الهوية أو المجتمع، فإنهم يؤمننونها أي يجعلونها مسألة أمنية تستوجب إجراءات استثنائية وخارج إطار السياسة العادية.

وتفترض النظرية أن الأمن ليس حالة مادية ثابتة، بل بناء اجتماعي يتشكل عبر الخطاب والممارسة، وأن ما يُعتبر تهديداً أمنياً يتحدد عبر عملية خطابية سياسية أكثر من كونه واقعاً موضوعياً. فالأمن المجتمعي ونظرية الأمننة هما ركيزتان مترابطتان في فكر مدرسة كوبنهاغن، وكلاهما ينطلق من الفرضية أن الأمن ليس ثابتاً أو مادياً، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الخطاب والممارسات السياسية والاجتماعية.

والأمن في منظور هذه المدرسة لا يُفهم من خلال القوة العسكرية فقط، بل من خلال التهديدات التي تستهدف هوية المجتمع وثقافته وتماسكه الداخلي. والغرض من الأمننة هو شرعنة اتخاذ تدابير استثنائية، مثل استخدام القوة، تقييد الحريات، أو فرض سياسات أمنية صارمة. وكذلك نقل القضية من مجال السياسة العادية إلى مجال الأمن الطارئ، بحيث تُعالج بمعزل عن القيود الديمقراطية أو النقاش العام

أما العناصر الأساسية لعملية الأمننة فتتمثل في الآتي:

- الفاعل (الجهة المتحدثة) :من يملك السلطة والخطاب لتوصيف القضية كتهديد (مثل الدولة أو النخب السياسية أو الإعلام).
- التهديد :الحدث أو الظاهرة التي تُعرض كخطر وجودي.
- الموضوع المرجعي ما يُهدَّد بالزوال مثل الدولة، أو الهوية القومية، أو المجتمع.
- الجمهور المستهدف :الذي يجب إقناعه بوجود هذا التهديد ليقبل بالإجراءات الاستثنائية.

وفي إطار مدرسة كوبنهاغن، ترتبط الأمننة أساساً بالهوية المجتمعية، فعندما تشعر جماعة ما بأن هويتها أو ثقافتها أو دينها مهددة، فإنها تسعى إلى أمننة هذه المسألة، أي تصويرها كقضية بقاء تتطلب إجراءات خاصة.

وترى النظرية أن الأمننة هي العملية التي من خلالها يُعبر المجتمع عن خوفه على هويته ويطالب الدولة أو السلطات باتخاذ إجراءات استثنائية لحمايتها، وهي تفسر مفهوم الأمن المجتمعي وتربطه بالأمننة من خلال تفسيرهما كما يلي:

- يهتم الأمن المجتمعي بحماية هوية المجتمع (الدينية، الثقافية، اللغوية، أو العرقية) من التهديدات التي تمس تماسكه.
- الأمننة هي الآلية أو الأداة الخطابية التي يستخدمها المجتمع أو نُخَبه لتحويل هذه التهديدات إلى قضايا أمنية.

فعندما تشعر جماعة إثنية أو دينية أن ثقافتها مهددة من جماعة أخرى أو من سياسات الدولة، فإنها تؤمنن هذه المسألة، أي تجعلها قضية بقاء، وليس مجرد خلاف سياسي أو اجتماعي. وبهذا المعنى، تصبح الأمننة وسيلة دفاع مجتمعي ضد تهديدات الهوية، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى صراعات داخلية إذا استخدمت بخطاب تعبوي. تستفيد الدراسة الحالية من هذه النظرية في تفسير سلوك واتجاهات المجتمع من خلال قياس مقومات ومفاهيم الأمن المجتمعي.

- **منهج الدراسة:**

في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، وبناءً على تساؤلات الدراسة، كان من الضروري أن تستخدم الدراسة هذا المنهج بأسلوبه الوصفي التحليلي لجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، والوصول إلى النتائج الموضوعية. ويعتمد هذا الأسلوب على رصد ومتابعة الظواهر السلوكية والاجتماعية كما هي قائمة في الواقع، مع الاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها كمياً بأرقام دلالية أو كيفياً بخصائص سماتية.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

وقد تم تحديد مجتمع الدراسة الحالي بـ طلاب وجامعة الملك سعود من الذكور والإناث في مرحلة البكالوريوس قطط، وفي كافة والتخصصات، ويُصنف كمجتمع بحثي كبير وغير محدود.

وقد استخدمت الدراسة الحالية أسلوب العينة العشوائية في التطبيق الميداني. وتم تحديد الحد الأدنى لحجم العينة المناسب باستخدام المعادلات الإحصائية (معادلة كريجس ومورجان / رابطة التربية الأمريكية)، حيث تحدد بالعدد (400) مفردة ، وبدرجة ثقة 95%، وهامش خطأ في تقدير النسبة (0.05). وقام الباحث بتوزيع عدد أكبر من الاستبانات لتعويض الفاقد، حيث حصل في النهاية على 404 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وهي التي مثّلت الحجم النهائي لعينة الدراسة.

مبررات اختيار مجتمع الدراسة:

تقع جامعة الملك سعود في بيئة حضرية ذات كثافة مرتفعة في الخدمات الرقمية والتعامل المؤسسي الإلكتروني، بما يجعل الطلبة على تماس مباشر مع التحول الرقمي الذي تشهده المملكة. ومن ثم فإن استجاباتهم لا تعكس تصورًا نظريًا مجردًا عن التقنية، بل تتكون في سياق استخدام يومي فعلي للمنصات والخدمات وشبكات الاتصال، الأمر الذي يعزز ملاءمة مجتمع الدراسة لموضوعها.

كما توفر البيئة الجامعية تنوعًا في التخصصات والخبرات الأكاديمية، وهو ما يسمح بفحص ما إذا كانت المعرفة التقنية أو طبيعة التكوين العلمي ترتبط باختلافات في إدراك المخاطر أو الممارسات المعلوماتية. فالطالب في التخصصات العلمية أو التقنية قد يتعرض بصورة أكبر لموضوعات الأمن الرقمي والبرمجيات، بينما قد يمتلك طلاب التخصصات الإنسانية والاجتماعية خبرات مختلفة في تحليل المحتوى والسياق الاجتماعي. ولا تفترض الدراسة مسبقًا تفوق فئة على أخرى، بل تتعامل مع هذا التنوع بوصفه مجالًا للاختبار الميداني.

- **أداة الدراسة ومراحل تصميمها:**

استفادت الدراسة من الأدبيات والدراسات السابقة التي تلامس متغيراتها، والاسترشاد بآراء المشرف الأكاديمي والمحكمين لاختيار وصياغة عبارات محاور الدراسة، واستخدم الاستبانة لجمع البيانات الميدانية لأنها الأنسب في تحقيق أهدافها.

وتم الاعتماد عليها لكونها الأكثر مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، ومن خلالها يتم الحصول على المعلومات الضرورية من أكبر عدد ممكن من المبحوثين بيسر وسهولة، وأنها تعطي المبحوثين فرصة للتفكير والتمعن في الإجابة، وتعد الاستبانة من الأساليب الأكثر شيوعاً في مجال الدراسات الاستراتيجية، وتسهم في صياغة الرؤى والخطط الاستراتيجية. وتم بتصميم الاستبانة كما يلي:

المتغيرات الأولية: اشتملت على (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المعدل الأكاديمي، المسار الأكاديمي، معدل استخدام التقنية الحديثة، نوع استخدام التقنية الحديثة، مستوى المهارة في التعامل مع الإنترنت والتقنيات الحديثة، هل سبق أن تعرضت لمحاولة احتيال أو اختراق، عدد الدورات التدريبية في الأمن السيبراني)، وهي متغيرات لوصف الجوانب الشخصية الأكاديمية لأفراد العينة.

المحاور: تتكون من محاورين تمثل تساؤلات الدراسة المستهدفة في المنهج الكمي وهي:

المحور الأول: مدى وعي أفراد العينة بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي ، ويتكون هذا المحور من (9) عناصر.

المحور الثاني: مدى وعي أفراد العينة بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي ، ويتكون هذا المحور من (10) عناصر.

وتم العمل بتوجيهات المشرف العلمي وآراء المحكمين في تحديد محاور الاستبانة، والعبارات التي تمثل كل محور، والاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة كما يلي:

- استخدام العبارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، وغير موافق بشدة) للتعبير عن الموافقة على عناصر المحاور الأول والثاني.
- اعطاء أنواع الموافقة والسلوك درجات تتراوح من 1 إلى 5، وتم حساب المدى (وهو الفرق بين أكبر وأصغر درجة من درجات التوفر والموافقة)، أي (5 – 1 = 4).
- تقسيم المدى (4) على عدد (أنواع الموافقة والسلوك)، (عددها 5)، أي (4 ÷ 5) = 0.80. وذلك بغرض تحديد مدى كل عنصر.

والجدولين التاليين يوضحان الطريقة التي تم اتباعها في ترميز عناصر كل المحاور:

جدول: نوع الموافقة ودرجتها والمدى للمحورين الأول والثاني

نوع الموافقة	الدرجة	المدى
موافق بشدة.	(5) درجات	من 4.20 إلى 5.
موافق.	(4) درجات	من 3.40 إلى أقل من 4.20.
محايد.	(3) درجات	من 2.60 إلى أقل من 3.40.
غير موافق.	(2) درجتان	من 1.80 إلى أقل من 2.60.
غير موافق بشدة	(1) درجة واحدة	من 1 إلى أقل من 1.80.

إجراءات تطبيق الاستبانة

اتبعت الدراسة الخطوات التالية للتأكد من صلاحية الاستبانة لجمع البيانات قبل توزيعها على كافة أفراد العينة:

- **صدق الاتساق الظاهري (الخارجي) لأداة الدراسة:**

وللتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح عناصر الاستبانة ومدى مناسبتها، ومدى ملائمة المقياس الخماسي لقياس استجابة أفراد العينة للمحاور، وتم إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون.

- **صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي) والثبات لأداة الدراسة**

وتم تطبيق الاستبانة النهائية على ثلاثون (30) فرداً، ومثلوا بذلك عينة استطلاعية، وتم اختيارها بطريقة عشوائية من المجتمع، وتم تحليل بياناتها للتأكد من الصدق البنائي، وتم ذلك بحساب قيمة معامل ارتباط بيرسون بين العنصر والدرجة الكلية للمحور بعد حذفه من المحور، وحساب قيمة معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وذلك بقياس ثبات العناصر بشكل منفرد، ثم قياس ثبات المحاور الرئيسية، كما موضح في الجدولين التاليين:

جدول : التحليل السيكومتري لعبارات المحور الأول. (ن=30)

رقم العنصر	معامل الارتباط بالمحور	معامل ألفا إذا حذف العنصر	رقم العنصر	معامل الارتباط بالمحور	معامل ألفا إذا حذف العنصر
.1	0.533**	0.905	.2	0.570**	0.903
.3	0.546**	0.904	.4	0.602**	0.904
.5	0.554**	0.905	.6	0.631**	0.905
.7	0.612**	0.903	.8	0.532**	0.905
.9	0.590**	0.905			

** دالة عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول أن جميع العناصر المكونة لمحور (مدى وعي أفراد العينة بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي) تتمتع بدرجة عالية من الثبات وتسهم في زيادة الثبات الكلي لهذا المحور، وأن معاملات ارتباط العناصر بالمحور الذي تنتمي إليه دالة احصائياً عند مستوى (0.01) فأقل.

وبناءً على نتائج الجدول يتضح أن هذا المحور يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، وعناصره تصلح لقياس مدى وعي أفراد العينة بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي وبالتالي تحقيق الأهداف المبتغاة منه في الدراسة.

جدول : التحليل السيكومتري لعبارات المحور الثاني. (ن=30)

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	معامل ألفا إذا حذف العنصر	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	معامل ألفا إذا حذف العنصر
.1	**0.684	0.858	.2	**0.723	0.859
.3	**0.680	0.857	.4	**0.688	0.858
.5	**0.689	0.858	.6	**0.714	0.856
.7	**0.726	0.858	.8	**0.712	0.858
.9	**0.750	0.859	.10	**0.730	0.857

**** دالة عند مستوى دلالة (0.01)**

يتضح من الجدول رأن جميع العناصر المكونة لمحور (مدى وعي أفراد العينة بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي) تتمتع بدرجة عالية من الثبات وتسهم في زيادة الثبات الكلي لهذا المحور، وأن معاملات ارتباط العناصر بالمحور الذي تنتمي إليه دالة احصائياً عند مستوى (0.01) فأقل.

وبناءً على نتائج الجدول يتضح أن هذا المحور يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، وعناصره تصلح لقياس مدى وعي أفراد العينة بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي وبالتالي تحقيق الأهداف المبتغاة منه في الدراسة.

الأساليب الإحصائية

تم الاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية، والذي يعرف اختصاراً بـ (SPSS)، لتحليل عناصر ومحاور الاستبانة واستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الشخصية الأكاديمية لأفراد العينة كمياً.
- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) للعناصر والذي يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو عناصر المحور وترتيبها من الأكبر إلى لأصغر.
- المتوسط الحسابي العام للمحور: والذي يحدد الاتجاه العام للعينة نحو المحور ككل.
- الانحراف المعياري للعناصر وللمحور ككل: والذي يوضح تباين اتجاهات العينة نحو العناصر ونحو المحور ككل.

- مربع كآي: وقيمته تحدد مدى تجانس أو تباين وجهات نظر أفراد الدراسة حول درجات المقياس المستخدمة. (مقياس ليكرت الخماسي).
- اختبار كولموغوروف – سميرنوف للتعرف على اعتدالية توزيع عناصر كل محور.
- اختبار ليفين للتعرف على تجانس بيانات عناصر كل محور.
- تحليل (التباين الأحادي، كورسكال – واليس) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد مجتمع الدراسة نحو المحاور باختلاف متغيراتهم الشخصية الأكاديمية التي تتركب من أكثر من فئتين. وفي حالة عدم توفر شرطى الاعتداليه وتجانس التباين يستخدم اختبار كروسكال واليس بدلاً من تحليل التباين.

عرض وتحليل البيانات الشخصية الأكاديمية لأفراد العينة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية الأكاديمية لأفراد عينة الدراسة وتشمل (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المعدل الأكاديمي، المسار الأكاديمي، معدل استخدام التقنية الحديثة (مثل: التطبيقات الذكية، الخدمات الرقمية، الذكاء الاصطناعي) ، عدد الدورات التدريبية في مجال الأمن السيبراني)، وفي ضوء هذه المتغيرات تم تحديد خصائص افراد العينة.

ثانياً عرض وتحليل الإجابات عن تساؤلات الدراسة:

تمت الإجابة عن التساؤلات المتبقية كلاً على حده، ومناقشة استجابات أفراد العينة نحو العناصر التي تكونت منها التساؤلات بطريقة مختصرة كما يلي:

- **التساؤل الأول: ما مدى وعي أفراد العينة بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي؟**

حددت الدراسة (9) عناصراً للإجابة عن هذا التساؤل، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة لكل عنصر، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول: استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى وعي أفراد العينة بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي مرتبة تنازلياً حسب أعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري في حال تساوي المتوسطات.

م	العنصر		درجات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	الدلالة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
.1	تزداد احتمالية تهديد الأمن المجتمعي عند استخدام الإنترنت في	ك	214	150	39	1	0	4.43	0.67	460.08	0.000	3
		%	53.0	37.1	9.7	0.2	0.0					

	نشر المحتوى الضار.											
.2	أرى أن المحتوى المزيف، مثل المقاطع أو الصور المُنشأة بالذكاء الاصطناعي، يُسهم في تضليل الرأي العام وإضعاف الثقة بالمعلومات.	ك	199	162	33	10	0	4.36	0.74	425.63	0.000	4
		%	49.3	40.1	8.2	2.5	0.0					
.3	يُعدّ الابتزاز الإلكتروني عبر المنصات الرقمية تهديدًا مباشرًا للأمن الأسري.	ك	206	169	26	3	0	4.43	0.65	483.15	0.000	2
		%	51.0	41.8	6.4	0.7	0.0					
.4	يؤدي جمع البيانات الشخصية عبر الإنترنت إلى انتهاك خصوصية الأفراد.	ك	175	162	61	6	0	4.25	0.76	346.32	0.000	6
		%	43.3	40.1	15.1	1.5	0.0					
.5	تُعدّ الهجمات السيبرانية، مثل اختراق الحسابات أو الاحتيال	ك	228	138	33	5	0	4.46	0.70	488.85	0.000	1
		%	56.4	34.2	8.2	1.2	0.0					

	الإلكتروني، خطرًا متزايدًا على الأفراد والمؤسسات.										
.6	قد تُسهم بعض المحتويات الرقمية عبر المنصات الإلكترونية في تعزيز السلوكيات المخالفة أو المنحرفة.	ك	169	181	49	5	0	4.27	0.72	384.96	0.000	5
		%	41.8	44.8	12.1	1.2	0.0					
.7	يُسهم الاعتماد المفرط على وسائل التواصل الرقمي في تقليل التفاعل الاجتماعي المباشر وإضعاف العلاقات الاجتماعية.	ك	153	182	58	10	1	4.18	0.78	338.55	0.000	7
		%	37.9	45.0	14.4	2.5	0.2					
.8	قد يؤدي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى فقدان بعض الوظائف وزيادة التحديات الاجتماعية.	ك	146	166	72	17	3	4.08	0.88	268.70	0.000	9
		%	36.1	41.1	17.8	4.2	0.7					

.9	قد يؤدي ضعف بنية التحول الرقمي لدى بعض المؤسسات والقطاعات إلى خفض مستويات الأمن المجتمعي.	ك	160	166	66	10	2	4.17	0.82	309.07	0.000	8
		%	39.6	41.1	16.3	2.5	0.5					
	المتوسط العام للمحور	ك	1650	1476	437	67	6	4.29	0.76			
		%	45.4	40.6	12.0	1.8	0.2					

الجدول أعلاه يفسر ما تعنيه النتائج بالنسبة لمحور الوعي بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي .ويبين أن المتوسط العام للمحور بلغ (4.29) بانحراف معياري (0.76)، مع دلالة إحصائية لجميع العبارات عند مستوى أقل من.(0.001)

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون مستوى مرتفعاً من الوعي بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.29) من أصل خمس درجات، بانحراف معياري قدره (0.76). ويعكس هذا المتوسط اتجاهاً واضحاً نحو درجات الموافقة المرتفعة على غالبية عبارات المحور، إذ بلغت نسبة الاستجابات في فئتي "موافق" و"موافق بشدة" مجتمعة نحو (86.0%) من إجمالي الاستجابات، مقابل نسب محدودة للاستجابات المحايدة أو الرافضة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة لا ينظرون إلى التقنيات الحديثة باعتبارها أدوات ذات فوائد وظيفية واتصالية فحسب، وإنما يدركون أيضاً ما قد يصاحب استخدامها من تهديدات ومخاطر تمس الأمن المجتمعي والأمن الأسري والخصوصية والمعلومات والثقة المجتمعية .كما أن ارتفاع المتوسط العام للمحور يعكس اتجاهاً عاماً متسقاً بين أفراد العينة نحو الإقرار بوجود انعكاسات أمنية واجتماعية محتملة للتطور التقني المتسارع.

وعند تحليل ترتيب العبارات وفق المتوسطات الحسابية، يتضح أن أعلى مستوى من الوعي انصب على التهديدات السيبرانية المباشرة والواضحة، فقد جاءت عبارة "تزداد احتمالية تهديد الأمن المجتمعي عند استخدام الإنترنت في نشر المحتوى الضار" في مرتبة متقدمة بمتوسط حسابي بلغ (4.43)، كما جاءت عبارة "يُعد الابتزاز الإلكتروني عبر المنصات الرقمية تهديداً مباشراً للأمن الأسري" بمتوسط مماثل بلغ (4.43). وتكشف هذه النتيجة عن إدراك مرتفع لدى أفراد العينة للطبيعة المباشرة للتهديدات التي يمكن أن تنتج عن إساءة استخدام البيئة الرقمية، ولا سيما عندما تنتقل آثارها من المجال الفردي إلى المجال الأسري والمجتمعي.

وتأتي في المرتبة الأعلى عبارة "تُعد الهجمات السيبرانية، مثل اختراق الحسابات أو الاحتيال الإلكتروني، خطراً متزايداً على الأفراد والمؤسسات" بمتوسط حسابي بلغ (4.46)، وهو أعلى متوسط بين عبارات المحور. كما أظهرت الاستجابات أن (56.4%) من أفراد العينة كانوا "موافقين بشدة"، إضافة إلى (34.2%) كانوا "موافقين"، أي أن نسبة الاتفاق الكلي مع العبارة بلغت (90.6%). وتمثل هذه النتيجة مؤشراً قوياً على أن الهجمات السيبرانية والاحتيال الإلكتروني من أكثر التهديدات وضوحاً وإدراكاً لدى أفراد العينة.

كما سجلت عبارة "أرى أن المحتوى المزيف، مثل المقاطع أو الصور المنشأة بالذكاء الاصطناعي، يسهم في تضليل الرأي العام وإضعاف الثقة بالمعلومات" متوسطاً مرتفعاً بلغ (4.36)، مع ارتفاع نسبة الموافقة بشقيها إلى نحو (89.4%). وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في سياق التحول الرقمي وتنامي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ تشير إلى أن أفراد العينة يدركون أن التهديدات التقنية لا تقتصر على اختراق الأنظمة أو سرقة البيانات، بل تمتد إلى جودة المعلومات ومصداقيتها والثقة في المحتوى المتداول رقمياً.

وفي السياق نفسه، جاء بند "يؤدي جمع البيانات الشخصية عبر الإنترنت إلى انتهاك خصوصية الأفراد" بمتوسط حسابي بلغ (4.25)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من إدراك أفراد العينة للبعد المتعلق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية. وتدل هذه النتيجة على أن مفهوم الأمن الرقمي لدى أفراد العينة يتجاوز حماية الحسابات والأجهزة ليشمل كذلك حماية البيانات والمعلومات الشخصية من الاستخدام غير الملائم أو غير المصرح به.

أما العبارة المتعلقة بإسهام بعض المحتويات الرقمية عبر المنصات الإلكترونية في تعزيز السلوكيات المخالفة أو المنحرفة فقد حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.27)، وهو مستوى مرتفع أيضاً. وتشير هذه النتيجة إلى إدراك أفراد العينة للبعد السلوكي والاجتماعي للمحتوى الرقمي، بما يعني أن التأثيرات المرتبطة بالتقنية لا تنحصر في الجوانب الفنية والأمنية المباشرة، وإنما يمكن أن تمتد إلى السلوك الفردي والاجتماعي.

وفي المقابل، انخفضت المتوسطات النسبية للعبارات ذات الطبيعة الاجتماعية أو البنيوية مقارنة بالتهديدات السيبرانية المباشرة. فقد بلغ متوسط العبارة المتعلقة بالاعتماد المفرط على وسائل التواصل الرقمي وتأثيره في التفاعل الاجتماعي المباشر والعلاقات الاجتماعية (4.18)، في حين بلغ متوسط العبارة الخاصة بإمكان إسهام استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في فقدان بعض الوظائف وزيادة التحديات الاجتماعية (4.08). كما بلغ متوسط العبارة المتعلقة بضعف بنية التحول الرقمي لدى بعض المؤسسات وإمكان انعكاس ذلك على مستويات الأمن المجتمعي.(4.17)

ويشير هذا التدرج في المتوسطات إلى أن درجة الوعي ليست متساوية بالضرورة عبر جميع أبعاد التهديد التقني، إذ يبدو أن التهديدات المباشرة والقابلة للملاحظة، مثل الاختراق والاحتيال والابتزاز ونشر المحتوى الضار، تحظى بدرجة إدراك أعلى من التهديدات غير المباشرة أو الممتدة، مثل التحولات الاجتماعية المرتبطة بالاستخدام المفرط للتواصل الرقمي، أو الآثار المحتملة للذكاء الاصطناعي في سوق العمل، أو الجوانب المؤسسية المرتبطة ببنية التحول الرقمي.

ومن الناحية الإحصائية، تكشف قيم الانحراف المعياري التي تراوحت تقريباً بين (0.65) و(0.88) عن درجة تقارب نسبية في استجابات أفراد العينة، إذ لم تظهر تشتتات مرتفعة بصورة حادة حول المتوسطات. ويعني ذلك أن الاتجاه العام نحو الموافقة المرتفعة كان مشتركاً بدرجة كبيرة بين أفراد العينة، مع وجود قدر محدود من الاختلاف الفردي في درجة الاستجابة لكل عبارة.

كما تظهر نتائج اختبار مربع كاي أن جميع العبارات حققت قيماً دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.000) (Sig.) في جميع البنود. وبالاعتماد على مستوى الدلالة الإحصائية المتعارف عليه ($\alpha = 0.05$) ، فإن هذه النتائج تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة عبر فئات الاستجابة، بما يعني أن التوزيع لم يكن عشوائياً أو متساوياً بين فئات مقياس ليكرت، وإنما اتجه بصورة واضحة نحو فئات الموافقة. ويعزز ذلك الاستنتاج القائم على ارتفاع المتوسطات الحسابية للمحور.

وتتضح قوة هذا الاتجاه بصورة أكبر عند النظر إلى التوزيع الإجمالي لاستجابات المحور، فقد بلغ عدد الاستجابات في فئة "موافق بشدة "(1650) ، وفي فئة "موافق "(1476) ، مقابل (437) استجابة محايدة، و(67) فقط في فئة "غير موافق"، و(6) استجابات في فئة "غير موافق بشدة". وهذا التوزيع يعكس بوضوح تمركز الاستجابات في الجانب الإيجابي من مقياس الوعي بتهديدات التقنية الحديثة للأمن المجتمعي.

وبالربط بين نتائج هذا الجدول والخصائص السابقة لأفراد العينة، يمكن تفسير ارتفاع مستوى الوعي في ضوء طبيعة العينة ذات الانخراط المرتفع في استخدام التقنيات الحديثة وتعدد مجالات استخدامها، إذ إن الاحتكاك المستمر بالبيئة الرقمية يوفر للأفراد فرصاً متكررة للتعامل مع مختلف صور المخاطر الرقمية. ومع ذلك، فإن ارتفاع الوعي المدرك لا ينبغي تفسيره تلقائياً باعتباره نتيجة مباشرة لكثافة الاستخدام أو المهارة التقنية أو التدريب السيبراني، وإنما تظل هذه العلاقات بحاجة إلى اختبار إحصائي مستقل من خلال تحليل الفروق والارتباطات والانحدار وفقاً لنموذج الدراسة.

وتكشف النتائج كذلك عن بعد مهم يتمثل في أن مفهوم الأمن المجتمعي لدى أفراد العينة يبدو متعدد الأبعاد، فهو لا يقتصر على حماية الأنظمة والحسابات من الاختراق، وإنما يشمل حماية الخصوصية، ومواجهة الاحتيال والابتزاز، والحد من انتشار المحتوى الضار والمضلل، والحفاظ على الثقة بالمعلومات، ومواجهة بعض الآثار الاجتماعية والسلوكية للتحول الرقمي .ومن ثم فإن الوعي بتهديدات التقنية الحديثة يظهر في هذه النتائج باعتباره مفهوماً مركباً يجمع بين الأبعاد التقنية والمعلوماتية والأسرية والاجتماعية والمؤسسية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج الكلية للجدول تشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون مستوى مرتفعاً ومتقارباً نسبياً من الوعي بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي، مع بروز واضح للوعي بالتهديدات السيبرانية المباشرة، مثل الاحتيال والاختراق والابتزاز ونشر المحتوى الضار، مقابل مستويات أقل نسبياً ـ وإن ظلت مرتفعة ـ في إدراك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية الأبعد مدى للتقنيات الحديثة.

وتوفر هذه النتيجة أساساً مهماً للانتقال في التحليل اللاحق من وصف مستوى الوعي العام إلى تحديد العوامل التي قد تفسر اختلافاته بين أفراد العينة، وذلك من خلال اختبار الفروق وفق الجنس والعمر والمستوى الدراسي والمعدل الأكاديمي والمسار الأكاديمي، وكذلك اختبار أثر كثافة استخدام التقنية ومستوى المهارة والتعرض السابق لمحاولات الاحتيال أو الاختراق وعدد الدورات التدريبية في مجال

الأمن السيبراني. ومن شأن هذا التحليل الاستدلالي أن يحدد ما إذا كانت الفروق الوصفية بين هذه الفئات ذات دلالة إحصائية، وأن يوضح المتغيرات الأكثر ارتباطاً بمستوى الوعي بتهديدات التقنية الحديثة للأمن المجتمعي.

- **التساؤل الثاني: ما مدى وعي أفراد العينة بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي ؟**

حددت الدراسة (10) عناصر للإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة لكل عنصر، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول: استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى وعي أفراد العينة بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي مرتبة تنازلياً حسب أعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري في حال تساوي المتوسطات.

م	العنصر		درجات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	الدلالة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
.1	تسهم الخدمات الحكومية الرقمية في رفع كفاءة الإجراءات وتقليل الجرائم والاحتيال.	ك	179	185	36	2	2	4.33	0.70	432.26	0.000	7
		%	44.3	45.8	8.9	0.5	0.5					
.2	تُسهم أنظمة البلاغات الإلكترونية في تسريع الإبلاغ عن الجرائم أو المخاطر الأمنية.	ك	197	159	43	2	3	4.35	0.75	412.24	0.000	6
		%	48.8	39.4	10.6	0.5	0.7					
.3	تُسهم تقنيات تحليل البيانات في التنبؤ بالمخاطر الأمنية وتعزيز الوقاية منها.	ك	197	157	45	3	2	4.35	0.74	406.59	0.000	5
		%	48.8	38.9	11.1	0.7	0.5					

.4	تُساعد أنظمة المراقبة الذكية في الحد من الجرائم ورفع مستوى السلامة العامة.	ك	189	171	40	3	1	4.35	0.71	419.91	0.000	3
		%	46.8	42.3	9.9	0.7	0.2					
.5	تُسهم تقنيات التحقق الرقمي (مثل المصادقة الثنائية والتي تهدف إلى التحقق من صحة الهوية) في حماية الحسابات والبيانات الشخصية.	ك	204	161	32	4	3	4.38	0.74	444.84	0.000	1
		%	50.5	39.9	7.9	1.0	0.7					
.6	يمكن للتقنية أن تدعم مكافحة الشائعات عبر أدوات التحقق والرصد الإلكتروني.	ك	183	162	54	2	3	4.29	0.77	371.52	0.000	8
		%	45.3	40.1	13.4	0.5	0.7					
.7	تُمكّن المنصات الرقمية من نشر الرسائل التوعوية الأمنية والوصول إلى فئات واسعة	ك	195	162	43	2	2	4.35	0.73	414.39	0.000	4
		%	48.3	40.1	10.6	0.5	0.5					

	من المجتمع بسرعة.										
.8	تُسهم التقنيات الحديثة في تعزيز حماية المنشآت والممتلكات.	ك	176	174	48	4	2	4.28	0.75	382.83	0.000	9
		%	43.6	43.1	11.9	1.0	0.5					
.9	يُسهم التحول الرقمي في تطوير منظومة الأمن الوطني والمجتمعي.	ك	179	163	56	5	1	4.27	0.76	360.50	0.000	10
		%	44.3	40.3	13.9	1.2	0.2					
10	تُعزّز التقنية الحديثة مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة أثناء الأزمات والطوارئ.	ك	202	157	40	4	1	4.37	0.72	426.07	0.000	2
		%	50.0	38.9	9.9	1.0	0.2					
	المتوسط العام للمحور	ك	1901	1651	437	31	20	4.33	0.74			
		%	47	41	11	1	0.0					

تُظهر البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول اتجاهاً ايجابياً عاماً ووعياً مرتفعاً للغاية لدى أفراد عينة الدراسة نحو الدور التمكيني لثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي، إذ استقر المتوسط الحسابي العام للمحور عند (4.33 من 5.00)، وهو مؤشر يقع ضمن الفئة الحمائية المرتفعة جداً والتي تقابل خيار موافق بشدة وفق مقياس ليكرت الخماسي المعتمد.

ويكتسب هذا المؤشر المرتفع اتساقاً بنيوياً عند فحص التوزيع الكلي للتكرارات، حيث استحوذت كتل الاستجابة المتمثلة في خياري ("موافق بشدة» و"موافق») على ما نسبته (88%) من إجمالي الآراء المشاهدة، في مقابل كتل حياد محدودة بلغت (11%)، وانحسار شبه تام لخيارات عدم الموافقة بنوعيها بنسبة لم تتجاوز (1%).

وتبرهن هذه الهندسة الإحصائية على وجود وعي جمعي متماسك وناضج بأهمية الممكنات الرقمية في رفد وتحصين الاستقرار المجتمعي.

وعند الانتقال من القراءة الكلية إلى التفكيك التحليلي للعبارات، نجد أن المتوسطات الحسابية دارت في فلك فئة الأهمية المرتفعة جداً أيضاً، متراوحةً بين 4.27 و4.38 (وبفارق ضئيل بين أعلى وأقل عبارة لا يتعدى (0.11)، مما يعكس شمولية الوعي بكافة الأبعاد المطروحة. ويمكن تصنيف مسارات هذه العبارات وفق ترتيبها التنازلي إلى ما يلي:

المؤشرات القيادية (التحصين الفردي والتنسيق الهيكلي) احتلت الصدارة المرتبة الأولى العبارة الدالة على "دور تقنيات التحقق الرقمي والمصادقة الثنائية في حماية الحسابات والبيانات الشخصية" بمتوسط (4.38)وانحراف معياري (0.74)، وبنسبة تأييد بلغت (90.3%). وحلت في المرتبة الثانية العبارة الحاكمة بـ "دور التقنية في تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة أثناء الأزمات والطوارئ" بمتوسط (4.37)وانحراف (0.72).

ويعزى تقدم هذين المؤشرين إجرائياً وسلوكياً إلى ارتباطهما المباشر بالتجارب المعيشية اليومية الملموسة لأفراد العينة، حيث يتماس الفرد بشكل مستمر مع أنظمة التحقق السيادية (مثل تطبيق نفاذ وأبشر) لحماية خصوصيته، كما عاصر المجتمع كفاءة التنسيق الرقمي المؤسسي في إدارة الأزمات الوطنية الكبرى، مما جعل استشعار أهمية هاتين الآليتين مرتفعاً وفورياً.

المؤشرات الوسطى (المنظومات الوقائية والضبطية): تكتلت في هذا النطاق أربع عبارات حققت متوسطاً حسابياً متطابقاً عند التقريب بلغ (4.35)، وجرى ترتيبها تنازلياً استناداً إلى معيار "أقل انحراف معياري" لضبط التجانس، فجاءت ثالثاً العبارة الخاصة بـ "أنظمة المراقبة الذكية والحد من الجرائم" بانحراف (0.71)، تلتها رابعاً عبارة "المنصات الرقمية ونشر الرسائل التوعوية" بانحراف (0.73)، ثم خامساً عبارة "تقنيات تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر" بانحراف (0.74)، وحلت سادساً عبارة "أنظمة البلاغات الإلكترونية وتسريع رصد المخاطر" بانحراف (0.75)، بينما جاءت عبارة "الخدمات الحكومية الرقمية ورفع كفاءة الإجراءات" في المرتبة السابعة بمتوسط (4.33)وانحراف (0.70).

ويعكس هذا التلاحم الإحصائي إيمان العينة العميق بمفهوم "الأمن الوقائي الذكي"، والانتقال بالمفهوم الأمني من الصيغة النمطية التفاعلية إلى الصيغة الاستباقية القائمة على الخوارزميات، والبيانات الضخمة، والاتصال الجماهيري السريع.

المؤشرات المتأخرة نسبياً (الأبعاد الشمولية والمعنوية): استقرت في المراتب الثلاث الأخيرة العبارات المتعلقة بـ "مكافحة الشائعات عبر أدوات الرصد الإلكتروني") المرتبة الثامنة بمتوسط (4.29)، ثم "تعزيز حماية المنشآت والممتلكات") المرتبة التاسعة بمتوسط (4.28).

وأخيراً جاءت عبارة "إسهام التحول الرقمي في تطوير منظومة الأمن الوطني والمجتمعي") المرتبة العاشرة بمتوسط (4.27).

ويلاحظ منهجياً أن العبارة الأخيرة حصدت أعلى نسبة حياد بالمحور(13.9%) ، تلتها عبارة مكافحة الشائعات بنسبة حياد قاربت (13.4%)، ويفسر هذا التراجع النسبي والنزوع نحو الحياد بأن هذه العبارات تتسم بطابع تجريدي، شمولي، ومؤسسي معقد، يتطلب وعياً استراتيجياً ببنية الأمن القومي والسيبراني للدولة، وهو ما قد يتفاوت إدراك أفراد العينة لأدواته التفصيلية مقارنة بالتقنيات التطبيقية التي يمارسونها كأفراد، وهو استنتاج يتطلب فصلاً أعمق بالربط مع الأدبيات النظرية للدراسة.

ومن الناحية الاستدلالية والمنهجية، اكتسبت النتائج مصداقية علمية عالية عبر مؤشرين:

الانحرافات المعيارية: تراوحت بين (0.70) و(0.77)، وجميعها قيم انضوت تحت الواحد الصحيح، مما يؤكد انتفاء التشتت الجوهري في آراء المبحوثين وتجانس استجاباتهم حول المتوسطات الحسابية المستخرجة.

اختبار مربع كاي(χ^2) : تراوحت قيمه بين (360.50، 444.84) عند درجات حرية (4)، وجاءت كافة القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000)، مما يقطع منهجياً برفض الفرضية الصفرية القائلة بتساوي الاستجابات، ويؤكد أن الفروق الجوهرية جاءت متجهة ومتحيزة انحيازاً دالاً لصالح فئتي الموافقة العليا.

ويمكن القول بتكامل هذه المخرجات لتؤكد أن مجتمع الدراسة يمتلك وعياً استباقياً وتنظيمياً متقدماً حيال توظيف ثورة التقنية لصالح الاستقرار الاجتماعي، وهي نتيجة تتناغم بشكل وثيق مع البيئة الرقمية والتشريعية المتطورة التي أرستها رؤية المملكة 2030، حيث تحولت التقنية من أداة ترفية أو إدارية إلى شريان حيوي لحماية الفرد، والأسرة، والمنظومة الوطنية ككل.

- **النتائج العامة:**

- ارتفاع مستويات الوعي بالمهددات الرقمية: حيث يمتلك طلاب جامعة الملك سعود وعياً مرتفعاً جداً بتهديدات التقنية الحديثة للأمن المجتمعي، وجاءت الهجمات السيبرانية والاحتيال الإلكتروني والابتزاز كأبرز الأخطار المدركة.
- أظهرت النتائج وعياً عالياً بالدور الإيجابي للتكنولوجيا في تعزيز الأمن، وجاءت أنظمة التحقق الرقمي والمصادقة الثنائية والتنسيق وقت الأزمات في الصدارة.

النتائج التفصيلية:

- **النتائج المرتبطة بالمحور الأول (مدى وعي أفراد العينة بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي):**

تشير نتائج هذا المحور إلى أن درجة الوعي ليست متساوية بالضرورة عبر جميع أبعاد التهديد التقني، إذ يبدو أن التهديدات المباشرة والقابلة للملاحظة، مثل الاختراق والاحتيال والابتزاز ونشر المحتوى الضار، تحظى بدرجة إدراك أعلى من التهديدات غير المباشرة أو الممتدة، مثل التحولات الاجتماعية المرتبطة بالاستخدام المفرط للتواصل الرقمي، أو الآثار المحتملة للذكاء الاصطناعي في سوق العمل، أو الجوانب المؤسسية المرتبطة ببنية التحول الرقمي. وجاءت أبرز نتائج هذا المحور كما يلي:

- أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون مستوى مرتفعاً من الوعي بتهديدات ثورة التقنية الحديثة للأمن المجتمعي السعودي.
- أن أفراد العينة لا ينظرون إلى التقنيات الحديثة باعتبارها أدوات ذات فوائد وظيفية واتصالية فحسب، وإنما يدركون أيضاً ما قد يصاحب استخدامها من تهديدات ومخاطر تمس الأمن المجتمعي والأمن الأسري والخصوصية والمعلومات والثقة المجتمعية .وفي مقدمتها ازدياد احتمالية تهديد الأمن المجتمعي عند استخدام الإنترنت في نشر المحتوى الضار
- يعد الابتزاز الإلكتروني عبر المنصات الرقمية تهديداً مباشراً للأمن الأسري، ولدى أفراد العينة إدراك مرتفع بطبيعة التهديدات المباشرة التي يمكن أن تنتج عن إساءة استخدام البيئة الرقمية، ولا سيما عندما تنتقل آثارها من المجال الفردي إلى المجال الأسري والمجتمعي.
- تُعد الهجمات السيبرانية، مثل اختراق الحسابات أو الاحتيال الإلكتروني، خطراً متزايداً على الأفراد والمؤسسات، وأنها من أكثر التهديدات وضوحاً وإدراكاً لدى أفراد العينة.

- أن أفراد العينة يدركون أن المحتوى المزيف، مثل المقاطع أو الصور المنشأة بالذكاء الاصطناعي، يسهم في تضليل الرأي العام وإضعاف الثقة بالمعلومات"
- أن أفراد العينة يدركون أن التهديدات التقنية لا تقتصر على اختراق الأنظمة أو سرقة البيانات، بل تمتد إلى جودة المعلومات ومصداقيتها والثقة في المحتوى المتداول رقمياً.
- أن أفراد العينة يدركون أن جمع البيانات الشخصية عبر الإنترنت يؤدي إلى انتهاك خصوصية الأفراد، وأن مفهوم الأمن الرقمي لدى أفراد العينة يتجاوز حماية الحسابات والأجهزة ليشمل كذلك حماية البيانات والمعلومات الشخصية من الاستخدام غير الملائم أو غير المصرح به.

- **النتائج المرتبطة بالمحور الثاني (مدى وعي أفراد العينة بدور ثورة التقنية الحديثة في تعزيز الأمن المجتمعي السعودي):**

تشير نتائج هذ المحور إلى أن مجتمع الدراسة يمتلك وعياً استباقياً وتنظيمياً متقدماً حيال توظيف ثورة التقنية لصالح تعزيز الأمن المجتمعي، وهي نتيجة تتناغم بشكل وثيق مع البيئة الرقمية والتشريعية المتطورة التي أرستها رؤية المملكة 2030، حيث تحولت التقنية من أداة ترفيه أو إدارية إلى شريان حيوي لحماية الفرد، والأسرة، والمنظومة الوطنية ككل. وجاءت أبز نتائج هذا المحور كما يلي:

- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم في حماية الحسابات والبيانات الشخصيةعبر تقنيات التحقق الرقمي والمصادقة الثنائية.
- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم في تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة أثناء الأزمات والطوارئ.
- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم في والحد من الجرائم عبر تقنيات أنظمة المراقبة الذكية.
- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم في نشر الرسائل التوعوية عبر المنصات الرقمية.
- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم في تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر.
- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم في تسريع رصد المخاطر عبر أنظمة البلاغات الإلكترونية.
- أن أفراد العينة يدركون أن التقنية الحديثة تسهم رفع كفاءة الإجراءات والخدمات الحكومية الرقمية.

- **توصيات الدراسة:**

- توصي الدراسة بضرورة إعادة هندسة الخطاب الإعلامي التوعوي والتحول من الندوات والمحاضرات التقليدية التي أثبتت الدراسة عزوف الشباب عنها، إلى صناعة محتوى توعوي رقمي تفاعلي قصير يتناسب مع جيل المواطنين الرقميين.
- توصي الدراسة عمادة شؤون الطلاب والشؤون الأكاديمية بجامعة الملك سعود بإقرار مساقات إلزامية عامة لدمج مهارات "التحقق الرقمي، والأمن السيبراني الشخصي، ومواجهة التزييف العميق" كمتطلب جامعي إجباري لكافة المسارات، وبخاصة لطلاب المسارات الصحية والطبية لردم الفجوة المعرفية لديهم.

- ضرورة تكامل المنظومة السيبرانية لحماية السلم الأهلي وتفعيل المكونات الأساسية للأمن السيبراني، ومراجعة آلياتها ووظائفها في كافة الأجهزة الحكومية، لضمان بيئة رقمية وطنية آمنة تحمي مصالح المواطنين وتصون السلم الأهلي من التهديدات السيبرانية الممنهجة.

- **المقترحات:**

تقترح هذه الدراسة إجراء مزيد من الدراسات التي تتعلق بالأمن المجتمعي ورؤية المملكة 2030، والاستفادة من الجانب النظري والعملي للدراسة الحالية في إجراء دراسات تهدف للاتي:

- تقييم دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعريض الأمن المجتمعي للخطر .
- تناول انعكاسات التهديدات السيبرانية على الأمن المجتمعي.
- إجراء دراسة للتنبؤ بمستقبل الأمن المجتمعي في ظل التهديدات السيبرانية المنتشرة في الفضاء الرقمي السعودي.

قائمة المصادر والمراجع:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية البشرية *20222021/*.
https://doi.org/10.18356/9789210016438

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (د.ت.). المعجم الوسيط. دار الدعوة.

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. (2024). تقرير حول أبرز المؤشرات الاقتصادية في قطاع الأمن السيبراني لعام 2024م.
/https://nca.gov.sa/ar/studies-and-reports/reports/1454

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. (2025). أبرز المؤشرات الاقتصادية في قطاع الأمن السيبراني بالمملكة 2025م.
https://nca.gov.sa/ar/studies-and-reports/reports/key-economic-indicators-in-the-/cybersecurity-sector

المراجع الأجنبية:

Association of College & Research Libraries. (2016). Framework for information literacy for higher education. American Library Association. **https://www.ala.org/acrl/standards/ilframework**

Beck, U. (1992). Risk society: Towards a new modernity (M. Ritter, Trans.). SAGE Publications. (Original work published 1986)

Castells, M. (2010). The rise of the network society (2nd ed.). Wiley-Blackwell.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)